

الجمعية العامة الدورة الرابعة والستون
البند ٥٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/424)]

٢١٥/٦٤ - التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٤٢/٦٣ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٢) وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٣) وخطوة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٤) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٥) والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية^(٦)،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التحقيق التام وفي الوقت المناسب للغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٦) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.



وإذ تكرر تأكيد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة
ومتراطة ومتشابكة،

وإذ تظل ملتزمة بالهدف الرامي إلى جعل الحق في التنمية أمرا واقعا لكل فرد، على
النحو المبين في إعلان الألفية،

وإذ يساورها القلق إزاء الطابع العالمي للفقر وعدم المساواة، وإذ تؤكد من جديد
أن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم، ولا سيما في
أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، وإذ تشدد على أهمية الإسراع في تحقيق نمو اقتصادي مستدام
واسع القاعدة وشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير
العمل الكريم،

وإذ تؤكد أن الفقر مشكلة متعددة الأوجه تستلزم نهجا متكاملا ومتعدد الجوانب في
تناول الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية على جميع المستويات،

وإذ تدرك أن تمكين الفقراء أمر لا غنى عنه للقضاء الفعال على الفقر والجوع،

وإذ تدرك أيضا، في هذا الصدد، أن الوصول إلى العدالة وإعمال الحقوق المتصلة
بجملة أمور، منها الملكية والعمل ومباشرة الأعمال التجارية يعزز أحدهما الآخر ويشكلان
عاملين محددتين أساسيين في القضاء الفعال على الفقر،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء المعنون "تسخير القانون لصالح
الجميع"^(٧) بوصفه مرجعا مفيدا في مجال القضاء على الفقر،

وإذ تؤكد من جديد أن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر لا غنى
عنه لتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة والقضاء على الفقر والجوع،

وإذ تؤكد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران لا غنى عنهما لتحقيق تنمية
منصفة وفعالة وإقامة اقتصاد يتسم بالحيوية، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالقضاء على التمييز
القائم على أساس نوع الجنس بجميع أشكاله، بما في ذلك في أسواق العمل والمال، وكذلك
في مجالات عدة، منها حيازة الأصول وحقوق الملكية، وتعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك
تمكينها من الناحية الاقتصادية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل فعال في الإصلاحات
القانونية وخدمات دعم الأعمال التجارية والبرامج الاقتصادية، وبتاحة إمكانية حصول المرأة
على نحو تام وعلى قدم المساواة مع الرجل على الموارد الاقتصادية،

(٧) متاح على: www.undp.org/LegalEmpowerment/reports/concept2action.html.

وإذ تؤكد من جديد ضرورة أن يكون كل بلد مسؤولاً في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من باب المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف توسيع فرص التنمية أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التحديات الكبيرة التي تمثلها الأزمة المالية والاقتصادية بالنسبة للقضاء على الفقر، وإذ تكرر التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة استكمال الجهود الوطنية بتهيئة بيئة دولية مؤاتية من أجل كفالة تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستدامة وتوجهاً نحو التنمية تساعد على التغلب على الفقر وعدم المساواة،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٨)؛

٢ - تحيط علماً أيضاً بالتنوع الواسع للتجارب الوطنية في مجال التمكين القانوني للفقراء، وتقر بما اتخذته بعض البلدان من مبادرات وما أحرزته من تقدم في مجال تعزيز التمكين القانوني للفقراء باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها وأهدافها الوطنية، وتؤكد أهمية تشجيع تبادل أفضل الممارسات الوطنية؛

٣ - ترحب، في هذا الصدد، بالعمل الجاري الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة؛

٤ - تشدد على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتناسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛

٥ - تشدد أيضاً على أهمية وصول الجميع إلى العدالة، وتشجع في هذا الصدد على تعزيز وتحسين إقامة العدل ونظامي الهوية وتسجيل المواليد والتوعية بالحقوق القانونية القائمة؛

٦ - تقر بأن احترام سيادة القانون وحقوق الملكية وانتهاج السياسات والأطر التنظيمية الملائمة يشجعان على أمور عدة منها إنشاء الأعمال التجارية، بما في ذلك مباشرة الأعمال الحرة، ويسهمان في القضاء على الفقر؛

(٨) A/64/133.

٧ - **تكرر التأكيد** على أهمية انتهاج السياسات والأطر التنظيمية الملائمة على الصعيد الوطنية لتعزيز العمالة وفرص العمل الكريم للجميع وحماية حقوق العمل، بطرق منها احترام المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل التي تنادي بها منظمة العمل الدولية؛

٨ - **تقر** بأهمية انتهاج السياسات والأطر التنظيمية الملائمة على الصعيد الوطنية لتعزيز وجود قطاع خاص جيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يتسم بالدينامية وشامل للجميع ويشكل أداة قيمة لإحداث النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتشجع على هيئة بيئة مؤاتية تيسر قيام الجميع، بمن فيهم النساء والفقراء والضعفاء، بمباشرة الأعمال الحرة وممارسة الأعمال التجارية؛

٩ - **تشجع** البلدان على مواصلة الجهود التي تبذلها في مجال التمكين القانوني للفقراء، بما في ذلك الوصول إلى العدالة وإعمال الحقوق المتصلة بالملكية والعمل ومباشرة الأعمال التجارية في السياقين النظامي وغير النظامي عن طريق مراعاة تلك الأبعاد في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، واضعة في اعتبارها أهمية الظروف وتولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني؛

١٠ - **تشدد** على أن التثقيف والتدريب هما من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، وتدعو في هذا الصدد إلى اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل إيلاء أولوية عالية للنهوض بمحو الأمية وتوسيع نطاقه، مع التسليم بتعدد التحدّي المتمثل في القضاء على الفقر؛

١١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر، وتهيب بالبلدان التي بوسعها أن تدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية في تعزيز التمكين القانوني للفقراء القيام بذلك عن طريق رصد موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها أو تقديم مساعدة تقنية؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"، وأن يواصل النظر في التمكين القانوني للفقراء آخذاً في الاعتبار التجارب الوطنية وآراء الدول الأعضاء.

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩